

المراقف

تزايد الاعتراضات على «العفو العام»: مجلس الوزراء يدرس تعديله

تزداد الاعتراضات على قانون «العفو العام» الذي أُقرّ الأسبوع الماضي بعد سنوات من أخذ ورد بشأنه. ففي الوقت الذي طعنت فيه هيئة النزاهة بالقانون، عازية السبب إلى شموله جرائم الفساد، أكد المتحدث باسم مكتب رئيس الوزراء سعد الحديثي، أن مجلس الوزراء ناقش في جلسته، أمس، تعديلات القانون، مشيراً إلى أن هناك فقرات أضيفت إليه لم تكن موجودة في مشروع القانون المرسل من رئاسة الوزراء.

وأوضح أن الفقرات التي تحدثت عن شمول المجرمين بحوادث الاختطاف والإرهاب بقانون العفو، لم تكن مثبتة في مشروع القانون الذي أرسل من رئاسة الوزراء إلى مجلس النواب. وأضاف أن «هناك توجهاً لإجراء تعديل على قانون العفو العام، ومن ثم يرسل إلى البرلمان لإقراره في وقت لاحق».

وكان رئيس الحكومة حيدر العبادي قد انتقد القانون بصيغته الحالية. وأوضح أن «مجلس النواب أضاف إلى قانون العفو العام فقرات إجرامية»، مؤكداً أن «الحكومة ترفض هذا الموضوع وسنقدم تعديلاً على هذه الفقرات». وقال «استثنينا كل جرائم الاختطاف من العفو، لكن مجلس النواب قيدها، بأن لا ينشأ عنه قتل أو عاهة دائمة». وتابع: «الأسبوع الماضي داهمت قواتنا الأمنية مكاناً عثروا فيه على أطفال مختطفين. سوف يطلق سراح الخاطفين في ضوء القانون الجديد».

وفي هذا الإطار، يواجه العبادي وغيره من المعارضين خيارين. وبحسب موقع «المدى برس»، يتعين إما الطعن بالقانون أمام القضاء لمخالفته أحكام الدستور (وهو ما قامت به هيئة النزاهة)، أو تقديم مشروع قانون لتعديل الفقرات الإشكالية. وإذا اختار العبادي الطريق الثانية، فعليه مواجهة البرلمان الذي سيعيد التعديل بمثابة مشروع قانون «جديد» يجب التصويت عليه. بناءً عليه، دافعت البرلمانية المسؤولة عن تعديل «العفو العام»، مؤكدة أن نسخة الحكومة كانت تشمل «فئات محدودة جداً». وقامت اللجنة بإضافة فقرات جديدة، اعتماداً على صلاحياتها المنصوص عليها بالدستور. وشككت اللجنة بإمكانية «الطعن» بالعفو العام لعدم وجود مخالقات. من جهته، قال عضو اللجنة القانونية المسؤولة عن تعديلات قانون العفو النائب حسن توران، إنه «لولا الإضافات التي قام بها البرلمان، لكان القانون يشمل فئات قليلة جداً». وأكد توران أن «التعديلات التي أجراها البرلمان كانت ضمن صلاحياته بكونه السلطة التشريعية الأعلى في البلاد»، لافتاً الانتباه إلى أن «ذلك جرى بالاتفاق مع الكتل السياسية ومجلس القضاء الأعلى». وأشار توران إلى أن على رئيس مجلس الوزراء عرض التعديل على شكل مشروع قانون جديد، موضحاً أن «التعديل سيمر بكل الإجراءات الاعتيادية في تشريع القوانين في البرلمان. قراءة أولى وثانية، قبل التصويت عليه». وقلل عضو اللجنة القانونية من الطعن بدستورية «العفو العام»، عاداً أن «القانون لا يتضمن ثغراً للطعن، وليس فيه جنبه مالي يمكن استغلالها في الطعن».

في غضون ذلك، لا تزال قضية استجواب وزير المالية هوشيار زيباري تشهد تفاعلاً، وسط تزايد الدعوات إلى سحب الثقة منه. وفي آخر تطورات هذه القضية، نفت وزارة المالية أن تكون مصاريف زيباري تعادل 12 في المئة مما يصرفه مجلس النواب سنوياً، مشددة على أن ما يصرفه لا يتعدى الـ0,15 في المئة من تلك النسبة. وكان عضو لجنة النزاهة النيابية هاشم الموسوي قد اتهم وزير المالية بصرف ما يعادل 12 في المئة مما يصرفه البرلمان سنوياً، في إطار سرده للمبررات الموجبة لسحب الثقة من زيباري. ويأتي ذلك بعدما صوت البرلمان، الأسبوع الماضي، على عدم قناعته بأجوبة زيباري، خلال استجوابه.

(الأخبار)

تقرير

تلك أيبب مستاءة من واشنطن: «بيع» الكرد يهدد مصالحنا

يحيى دبوقة

الأميركي، الأمر الذي من شأنه عرقلة الاستراتيجية الأميركية في قضم مناطق سيطرة «داعش»، وإمكان تحقيق أولى التطلعات الإسرائيلية للساحة السورية: دولتان سنية وكرديّة، في شمال سوريا وشرقها، أولى الدويلات المتشكلة في مسار تفتيت سوريا، السيناريو الأكثر ترجيحاً في تل أبيب، بعد تعذر إسقاط الأسد والسيطرة الكاملة على سوريا.

بطبيعة الحال، لن يتصدى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ليعبر عن سخطه

ما هو الموقف الإسرائيلي من التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا؟ ما هي هواجس تل أبيب ومدعاة قلقها؟ وهل يدفع واقع «ضيق الفرصة» وإرباك الأميركيين كي تتحرك لإعادة تشكيل المشهد السوري بما يتوافق مع مصالحها وتطلعاتها، أم ستكتفي للتعذر، بتأدية دور المتلقي ومشاهدة الحلفاء يتعثرون؟

الضابطة الإسرائيلية الحاكمة لموقف تل أبيب تجاه تطورات الحرب واتجاهاتها في سوريا، متسفرة منذ بدء الأزمة، نحو منع، أو تمنى منع، تهديد محور المقاومة. هذا الموقف تحرك خلال سنوات الحرب بين الترحيب بأي تطور يضغط على سوريا وإيران وحزب الله، وبين التعبير عن الاستياء والقلق، تجاه أي نجاح يحققه الأعداء.

ضمن هذه الضابطة، لا تخفي إسرائيل موقفها من ضرورة إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، كذلك لا تخفي أيضاً إمكان التعاضد مع أي تهديد يتشكل في أعقاب السقوط، مهما وصلت مستوياته، قياساً بالتهديد الذي يشكله بقاء الأسد وحلفائه. من هنا، يأتي موقفها الداعي إلى الكف عن محاربة «داعش» وضرورة مواصلة استخدام هذا التنظيم كأداة ووسيلة قتالية بالوكالة لمحاربة المحور العادي. لا تخفي تل أبيب موقفها الداعي إلى تفتيت سوريا إلى دويلات، ما دام لم يعد بالإمكان الاستيلاء الكامل عليها. وهي دويلات تتيح لها التحالف مع بعضها، واستغلالها في محاربة أعدائها ومشاغلتهم... ما دون اجتثاث تهديد الأسد وحلفائه، قد ترضى إسرائيل بحرب طويلة لا نهاية لها للحد من تهديده، وإلا فلا مصلحة لديها لإنهاء الحرب.

إسرائيل، الدولة التي اعتادت في الماضي أن تفرض إرادتها على المنطقة من خلال تفعيل خياراتها العسكرية، أو حتى مجرد التهديد بها، تجد نفسها جهة متلقية نتائج الحرب في سوريا، دون القدرة الفعلية والحاسمة على تشكيل هذه النتائج. تهلل للفرص المتشكلة في الساحة السورية، وتقلق من التهديدات، في ساحة يتقلب فيها تموضع القراص والتهديدات، بشكل متواصل ومستمر بلا استقرار. آخر تطور في سوريا، هو التدخل العسكري التركي المباشر، الناتج من مزاحمة المصالح ضمن المحور

لا تخفي تلك أيبب موقفها الداعي إلى تفتيت سوريا إلى دويلات

من تعقيدات الساحة السورية وعرقلة الاستراتيجية الأميركية فيها، بعد التدخل التركي في سوريا، كذلك لن ينبري للتخسر على ما آلت إليه الأمور من تضارب للمصالح بين الحلفاء وضيق الفرص التي كادت تتحقق، رغم أنه صدرت عنه في الماضي إشارات واضحة إلى ضرورة تفتيت سوريا. لكن من شأن الإعلام العبري أن يتصدى للمهمة.

معلق الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرונوت» أليكس فيشمان، المقرب من طاولة القرار في تل أبيب والمعروف بصلاته الوثيقة بالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، كتب «محللاً» الأوضاع في سوريا وتطوراتها الأخيرة، ومعتبراً من خلال التحليل، عن سخط على السياسة الأميركية ورعونة الإدارة في واشنطن محملاً إياها المسؤولية عما آلت إليه الأمور في سوريا و«ضيق الفرص».

يشير فيشمان إلى أن «الأميركيين يبيعون الكرد للأتراك، وهذه هي مهزلة من المهزلات التي تنتهجها سياسة واشنطن الخارجية، وعلى إسرائيل أن تتعود أن حليفها الأكبر، يستهتر بمصالحها في الشرق الأوسط»، لافتاً إلى أن «الأخطاء الأميركية ستفقد

فيشمان: الأميركيون ينظرون إلى الكرد كوقود للحرب بدلاً من قواتهم البرية (أ ف ب)



وتل صوان، وحوش الفارة. وذكرت مصادر ميدانية أن هجوم مسلحي «جيش الإسلام» بدأ بتمهيد صاروخي قبل محاولات التقدم البري، بالتزامن مع رد الجيش عبر اتباع وحداته كمان متحركة، ما سهل على عناصره فتح نيرانه على عشرات المسلحين الداخلين إلى منطقة عملياته.

رفيع المستوى بشأن سوريا». على صعيد آخر، انتقد المبعوث الأممي ما وصفه بـ«استراتيجية الإخلاء» التي حصلت في داريا، معرباً عن خوفه من أن «هناك استراتيجية واضحة لتطبيق ما حدث في داريا في الوعر ومعصية الشام». من جانبه، قال مستشار دي ميستورا، يان إيغلاند، إن «الأمل لا يزال قائماً» في التوصل إلى هدنة مدتها 48 ساعة في مدينة حلب «للسماح بتوصيل المساعدات وإجلاء الحالات التي تستلزم رعاية طبية».

إلى ذلك، كشفت عضو «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة هند قبوات، أن «الهيئة» تعتزم الكشف عن خطتها للانتقال السياسي خلال اجتماع لوزراء خارجية عدد من البلدان المعنية بالشأن السوري، في لندن الأسبوع المقبل. ونقلت وكالة «رويترز» قولها إن الخطة تشمل تشكيل «هيئة حكم» انتقالي لها سلطات تنفيذية كاملة، إضافة إلى تفاصيل عن «مدة الفترة الانتقالية». وأوضحت أن «الهيئة» ستضطر لاتخاذ «الخطوات المطلوبة لاستعادة العملية الدبلوماسية ومحاسبة حكومة (الرئيس السوري بشار) الأسد على استخدام أسلحة كيميائية».

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)